

عن فعله بشئ فان كان مفعولا فلا تجلو اما ان يكون الفصل
 لا يتخو قامت اليوم امرأة فالمستاد ان العلامة او بلا نحو ما قام الا
 هند فالخيار تركها لان الفاعل يجب المعنى في الثاني هو المحذوف
 للمذكور لان المقدير ما جاء واحدا لا هند وجواز الحاق التاء فيه
 بالنظر الى الظاهر وللظاهر اللفظي اولى ولازم لمضغ الا
 للاجل الضرورة يعني ان الحاق العلامة لاجل الظاهر المؤنث السغي
 اولى من تركه والكلمة فصيح عن طلعت الشمس هذا عند عدم الفصل و
 اصاح الفصل فترك العلامة احسن كما في قوله تعالى من جاده
 موعظه من ربه مع وروده والخاض في الكلام الضمير هذا في الظاهر
 واما مضغ المؤنث اللفظي فيجب الحاقه لمخفاة المضغ نحو الشمس
 الا الضرورة الشعر نحو قوله فلا مرتبه ودقت وقد رها ولا ارض اقبل
 ابقالها واطهر جمع للمذكر بما لا يظهر لفظي بل هو كالحال
 اعلم ان كل جمع هو حايد التذكير التانيث سماعيا واوليا ويلي
 بالجماعة الجمع للمذكر السالم كزبدون وصلون لبقاء الضمير حاله واذ
 عرفت ذلك فيقول الجمع غير الجمع المذكور السالم حكم المؤنث اللفظي
 في الحاق العلامة بما اسند الى الظاهر وتركه في ذلك تعلقها
 جازة للرجال والنساء والايام والخلجات والهندات وجازت الرجال الى
 آخرها واعلم بعين النساء وكنت الحقيقة الذي في ضمير نحو النساء والهندات
 فان تاء الجمع طاره قيرنيل التاء ليث الحقيقي وفيه كما اذال التذكير
 الحقيقي في نحو الرجال فان الطاره يريد حكم المطر وعليه
 ومضغ واولى العقل المطلقا وكون تغير العاقلان
 بجملة وخال سادون المذكور الى ما كنى عنه
 الحاق تاء العلامة يعني ان مضغ الجمع اذا جئ به صندا الفعل

استغنى

استغنى بصيغة عن الحاق العلامة لان له صيغة في المذكور في ضمير
 للمؤنث في الجمع كان جمع المذكور في العقل سواء كان سالما كزبدون
 وطلحات او غير سالم كرجال وغيره الواد يقول الزبدون اذا
 او التخليل وولوا وان كان غير جمع العاقل سواء التام كهندات
 وغيره كالنساء والايام وغيره التون تقول الهندات والنساء
 والايام فعلوه ويحان في كل ما دون جمع المذكور التام ان يوقى جنه
 التانيث فيكفي بجمع الولد وعن التون فيعال الطلحات
 او الوحال اوله هندات او النساء او الايام فعلت تزيدا للجمع منزلة المذكر
 المؤنث نظرا الى اطران تاء نيت الجماعة المتبداء والخبير
 والمتبداء فوحان الاقل مسند اليه لاسم الكلام بكثرة
 المتبداء يقال بالانثراك اللفظي على حقيقتين مختلفتين
 لا يمكن جمعها في حد واحد فالنوع الاول وهو الوارد في الكلام
 بالكثره وهو الاسم المسند اليه المراد به تاء سيس الكلام وذلك
 يكون اسم صريحا تارة كما في زيد قليم وفي تأويل الاسم تارة اخرى
 كقولهم تشمع بالمعبدى خبر من ان تراه اي سماعك بالمعبدى
 وقوله تعالى سواء عليهم انذرتهم فان تقديره سواء علمهم اننا
 ذلك عند من جعله متبداء وخرج بقول مسند اليه الخبر والنوع
 الثاني من المستغناء لكونها مستغنيين في التركيب وخرج بقوله لتاسين
 الكلام الفاعل لانه وضعه لتفسيره وان علمه الفعل ضمها كما
 لا لتاسيس وما يكتفى هذا بشئ فيقتضى مضموع
 على الضمير يعني ان هذا النوع من النوع لا يكتفى بشئ من
 معموله ولا يكتفى به من الخبر كما هو في الثاني بل يكتفى ذكر خابر
 معه ليم بالمقصود من الجملة وهذا ذكر ما يستبطن منه تعريف الخبر